ورقة حقائق حول
الاحتجاجات في الجزائر 2015-2020

ملخص

تضم الورقة قاعدة بيانات للوقائع الاحتجاجية في دولة الجزائر خلال الفترة من 1 يناير/ كانون الثاني 2015 حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020، والتي تم العمل عليها بهدف رسم الأنماط والسلوكيات العامة الخاصة بوقائع الاحتجاج الاجتماعية والسياسة والاقتصادية في الجزائر.

ويسعى الفريق البحثي من خلال تلك الورقة إلى عرض الحقائق التي توصلت إليها قاعدة البيانات، وتوضيح ملخص عام لوقائع الاحتجاج التي تم رصدها. تنقسم الورقة إلى أربع محاور رئيسية، يعد المحور الأول تقديم للورقة ويوضح وحدة العد الإحصائي، والمحور الثاني يشمل توضيح منهجية جمع البيانات ومعاييرها المختلفة ، أما المحور الثالث فمن خلاله يتم عرض البيانات والمؤشرات الخاصة بمسارات متعددة كالمسار الزمني والمسار الجغرافي وغيرها كأنواع الاحتجاج وأنواع الوقائع، وأخيراً المحور الرابع وهو خاص بمطابقة بين قاعدة البيانات وبين قواعد بيانات أخرى فيما يتعلق بموضوع البحث.

مقدمة

منذ انطلاق حراك "الربيع العربي" في أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011 ارتفعت وتيرة الاحتجاجات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وازداد استخدام الشعوب للاحتجاج السلمي كأداة رئيسية ومباشرة للتعبير عن الرأي، والضغط على الحكومات لتلبية مطالبهم، كما هو الحال في جميع أنحاء العالم.

تضم قاعدة بيانات احتجاجات الجزائر وقائع احتجاجية اجتماعية وسياسية واقتصادية خلال الفترة من 1 يناير/ كانون الثاني 2015 حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020، وقعت على خلفية العديد من أسباب الاحتجاج، كالأسباب السكنية والبيئية والأمنية والصحية، وأسباب أخرى مثل البطالة وغلاء المعيشة وفرض الضرائب، وأيضاً أسباب تتعلق بسياسات الدولة الخارجية والداخلية. على سبيل المثال لا الحصر.

تعد وحدة التعداد الإحصائي هي وقوع "فعل احتجاجي محدد لسبب محدد في زمان ومكان محددين" وإذا طرأ تغيير ما على أياً من المتغيرات السابقة (كأن تتحرك الوقفة الاحتجاجية لتصبح مسيرة، أو تمتد الواقعة ليوم آخر فتصبح اعتصام) تُعد كواقعة احتجاج جديدة. أي أن البيانات التي تم عرضها في قاعدة البيانات والتي تُبنى عليها تلك الورقة تمثل العدد الإجمالي لوقائع الاحتجاج التي توصل إليها فريق البحث.

منهجية جمع البيانات

المنهجية التي تم الاعتماد عليها في جمع المصادر هيMethodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، حيث تم بناء قاعدة البيانات على وسائل الإعلام المحلية سواء التي تعبر عن التوجه المركزي للعاصمة، أو التوجه غير المركزي لبقية الولايات أو للولايات ذات النصيب الأقل في التغطية الصحفية، وهكذا فهي تعتمد بصورة أساسية على بيانات الجهات الرسمية اليومية والدورية، من خلال مصادر موثوق بها وموضحة في قاعدة

البيانات، وتعتمد قاعدة البيانات على معلومات مستندة إلى حقائق (فعل احتجاج، أبعاد واقعة، متضرر ومرتكب، وما ترتب على الواقعة من خسائر مادية) وليس على معلومات مستندة إلى روايات (كيف حدثت الواقعة ورواية كل طرف).

أيضاً تم الاستعانة في بناء قاعدة البيانات بمصادر صحفية مختلفة، ذات توجهات وحيثيات مختلفة، ولا تتشابه، فقد تم الاعتماد والاستعانة خلال البحث على 83 مصدر صحفي محلي داخل دولة الجزائر، تختلف درجة المصداقية من مصدر إلى آخر. وفي تلك الحالة يتم التأكد من تفاصيل الواقعة من خلال مصدر آخر يتم إدراجه في قاعدة البيانات، وذلك للوصول إلى أكبر قدر من المصادر والمعلومات الممكنة والموثوق بها.

وبالنسبة لمعايير تحديد إدراج الفعل الاحتجاجي أو استبعاده حين تم جمع البيانات كانت كالآتي:-

- المعيار الزماني: اشترط أن تكون واقعة الاحتجاج قد وقعت خلال الفترة الزمية من 1 يناير/ كانون الثاني 2015 حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020، بغض النظر عن سبب الاحتجاج في حالة حدوثه في تاريخ سابق لواقعة الاحتجاج.
- المعيار الجغرافي: اشترط أن تكون واقعة الاحتجاج قد تمت داخل حدود "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، بغض النظر عن سبب الاحتجاج والذي قد يكون متصل بموقع جغرافي خارج جمهورية الجزائر، وبغض النظر عن جنسيات الفئات المشاركة في واقعة الاحتجاج.
- المعيار الميداني: وهو وجود واقعة احتجاج الهدف منه تحقيق مطالب اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية بغض النظر عن صفة الفئات المشاركة وهوياتهم، أو منطقية المطالب ومشروعيتها.
- الوقائع المستبعدة: تم استبعاد حالات الاحتجاج العنيفة وغير السلمية، وكذلك الصراع الأهلي وصراعات المليشيات المسلحة، وحالات الإعلان/ التهديد باحتجاج طالما لم يتوصل فريق البحث إلى مصادر تؤكد حدوث تلك الوقائع.

البيانات/ الحقائق والمؤشرات

شرع فريق بحثي الطريق لرسم المسار الزمني والجغرافي لوقائع الاحتجاج في دولة الجزائر خلال الفترة الزمنية السابق ذكرها، وتوصل الفريق إلى عدة أرقام هامة نسعى من خلال ورقة الحقائق تلك عرض ملخص عام لأهم الإحصائيات والمؤشرات التي تسلط الضوء على أبرز اتجاهات وقائع الاحتجاج، والتي بلغ عددها 13731 واقعة، تم خلالهم اللجوء لمختلف الطرق وأنواع الفعاليات للتعبير السلمي عن الرأي.

يقدم الفريق تلك الورقة من خلال عرض المؤشرات والحقائق التي فيوضح القسم الأول بعض المعلومات حول البيانات والمؤشرات، ويتطرق القسم الثاني إلى المؤشرات نحو الترتيب التالي:

- بيانات ومؤشرات حول المسار الزمني للوقائع (السنة).
- بيانات ومؤشرات حول المسار الجغرافي للوقائع (الإقليم – الولاية).
- بيانات ومؤشرات حول أنواع فعاليات الاحتجاج.

معلومات حول البيانات والمؤشرات

- الأرقام والمؤشرات الوارد ذكرها قد لا تمثل نسبة مما يحدث على أرض الواقع بالضبط، ولكنها أقرب ما يكون إليها في مختلف النطاقات الزمانية والمكانية والظرفية، وذلك بسبب الاستعانة بمختلف المصادر الصحفية على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل مركزية المعلومات عبر التنويع والتركيز على المصادر غير المركزية والمحلية المختلفة.

- العدد "صفر" لا يعني عدم وجود وقائع مطلقاً، بل المقصود منه هو عدم توصل فريق البحث إلى وقائع وفقاً لآلية جمع المعلومات المتبعة ووفقاً لمنهجية ومعايير إدراج الوقائع داخل قاعدة البيانات.

البيانات والمؤشرات

رصدت قاعدة البيانات إجمالي عدد 13731 واقعة احتجاج. عند تقسيم تلك الوقائع من حيث نوع الاحتجاج فنجد أن العدد الأكبر من الاحتجاجات وقعت إثر خلفية اقتصادية بإجمالي عدد 6681 واقعة، تليها الاحتجاجات ذات الخلفية الاجتماعية بإجمالي عدد 5210 واقعة، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية بإجمالي عدد 1832 واقعة.

1. بيانات ومؤشرات حول المسار الزمني للوقائع (السنة)

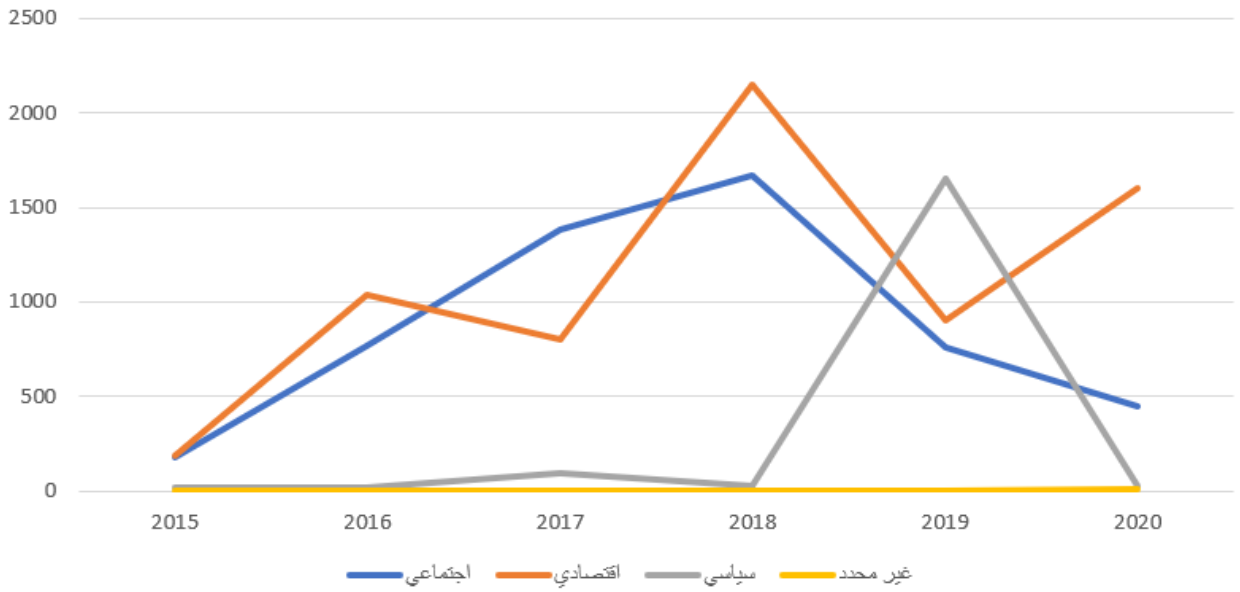

- حصد العام 2015 العدد الأقل من وقائع الاحتجاج بنسبة 3% فقط من الوقائع بإجمالي عدد 386 واقعة احتجاج.
- بينما حصد العام 2016 نسبة 13% من عدد الوقائع بإجمالي عدد 1827 واقعة احتجاج.
- وكانت نسبة الوقائع في العام 2017 هي 17% بإجمالي عدد 2279 واقعة احتجاج.
- كان للعام 2018 العدد الأكبر من الوقائع بنسبة 28% حيث رُصد وقوع 3842 واقعة احتجاج، ونرجح ذلك لحالة الاحتقان التي وصل إليها المواطنون قبل قيام الثورة الجزائرية.
- أما العام 2019 حصد نسبة 24% من عدد الوقائع حيث شهد 3317 واقعة احتجاج، ووقعت خلال ذلك العام احتجاجات الثورة الجزائرية الرافضة لترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للمرة الخامسة.
- وأخيراً يأتي العام 2020 بنسبة 15% بإجمالي عدد 2080 واقعة احتجاج واحتلت في ذلك العام الاحتجاجات القائمة على خلفية أزمة الوباء العالمي COVID 19 المرتبة الثالثة بعد الاحتجاجات القائمة على خلفية تأخر/ خصم مستحقات مالية والاحتجاجات القائمة على خلفية تردي بيئة العمل بإجمالي عدد 414 واقعة احتجاج.

2. 1.2 بيانات ومؤشرات حول المسار الجغرافي للوقائع (الإقليم الجغرافي)

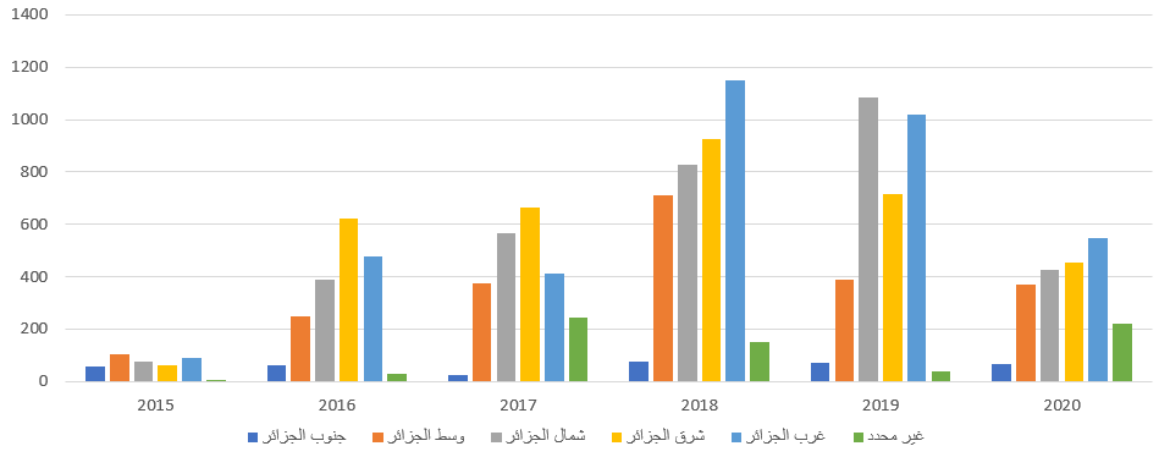

- وقع العدد الأكبر من وقائع الاحتجاج في إقليم "غرب الجزائر" بنسبة 27% بإجمالي عدد 3694 واقعة احتجاج.
- يليه في المرتبة إقليم "شرق الجزائر" بنسبة 25% بإجمالي عدد 3441 واقعة احتجاج.
- في المرتبة الثالثة يأتي إقليم "شمال الجزائر" أيضاً بنسبة 25% لكن بإجمالي عدد أقل وهو 3366 واقعة احتجاج.
- من ثم يأتي إقليم "وسط الجزائر" بنسبة 16% من الوقائع بإجمالي عدد 2193 واقعة احتجاج.
- وفي المرتبة الأخيرة يأتي إقليم "جنوب الجزائر" بنسبة 3% فقط من الوقائع بإجمالي عدد 356 واقعة احتجاج.

2.2 بيانات ومؤشرات حول المسار الجغرافي للوقائع (الولاية)

رصد البحث وقائع احتجاجية بجميع ولايات الجزائر التي بلغ عددها 48 ولاية.

- شهدت العاصمة ولاية "الجزائر" العدد الأكبر من الاحتجاجات على مستوى الولايات بنسبة 8% وذلك بواقع 1039 واقعة احتجاج.
- تليها ولاية "وهران" بنسبة 6% بواقع 774 واقعة احتجاج.
- ثم ولاية "تيزي وزو" بنسبة 5% من الوقائع حيث شهدت 727 واقعة احتجاج.
- بينما العدد الأقل من الاحتجاجات كان من نصيب ولايات حصدت نسبة مئوية أقل من 1% من الوقائع مثل ولاية "عين تيموشنت" بإجمالي عدد 58 واقعة احتجاج. تليها ولاية "تندوف" بإجمالي عدد 50 واقعة احتجاج. تليها ولاية "تسمسيت" بإجمالي عدد 49 واقعة احتجاج. وفي المرتبة الأخيرةً ولاية "النعامة" بإجمالي عدد 48 واقعة احتجاج.
- فيما سجل التقرير 681 واقعة احتجاج لم يستدل على الولايات التي شهدتها وفق آلية البحث المتبعة ونسبتها تمثل 5% من إجمالي عدد الوقائع.

3. بيانات ومؤشرات حول أنواع فعاليات الاحتجاج

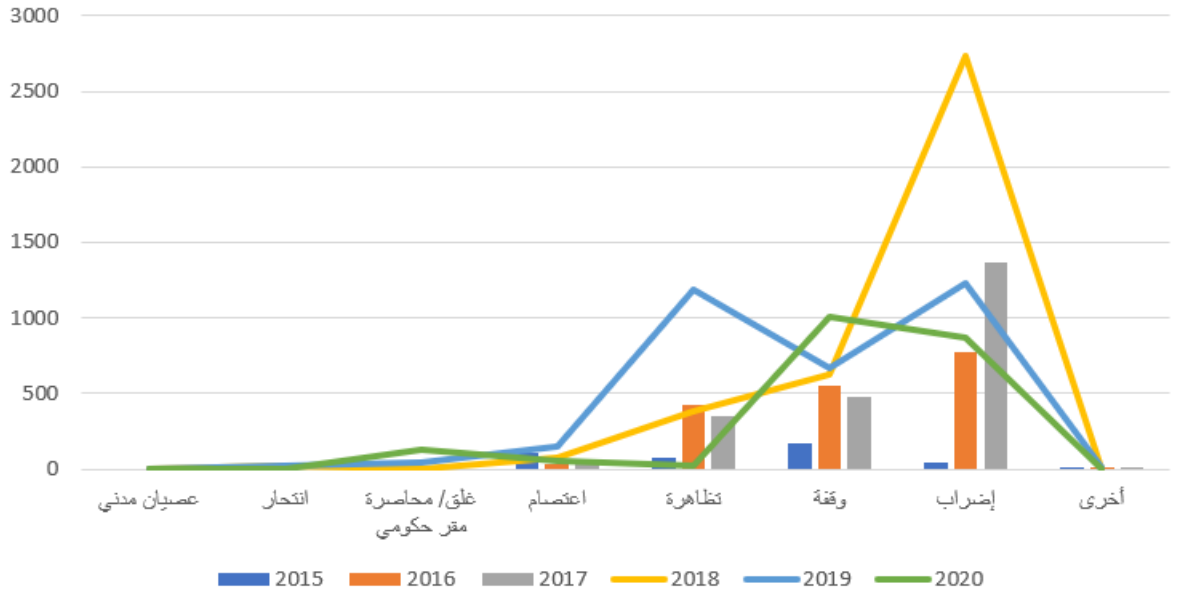

- حصد تصنيف "إضراب" بمختلف أنواعه العدد الأكبر من الوقائع بنسبة 51% بإجمالي عدد 7018 واقعة احتجاج، ويوضح ذلك لنا وعي الشعب الجزائري بتأثير التوقف عن الإنتاج كأداة قوية للضغط على الجهات المعنية.
- في المرتبة الثانية يأتي تصنيف "وقفة" بنسبة 25% بإجمالي عدد وقائع 3501 واقعة احتجاج.
- من ثم يأتي تصنيف "تظاهرة" بنسبة 18% من الوقائع بإجمالي عدد 2441 واقعة احتجاج.
- يليه تصنيف "اعتصام" بنسبة 3$ من الوقائع بإجمالي عدد 465 واقعة احتجاج.
- من ثم يأتي تصنيفان يمثلان نسبة 1% من الوقائع وهم "غلق/ محاصرة مقر حكومي" بإجمالي عدد 173 واقعة احتجاج، ويليه تصنيف "انتحار" بإجمالي عدد 95 واقعة احتجاج.
- وفي المرتبة الأخيرة يأتي تصنيف "عصيان مدني" بنسبة أقل من 1% بإجمالي عدد 17 واقعة احتجاج.
- فيما سجل التقرير 21 واقعة احتجاج تندرج تحت تصنيف "أخرى" وهي وقائع لا تتطابق مع أياً من التصنيفات السابقة.

الأرقام الموازية لقاعدة البيانات فيما يتعلق بموضوع البحث

من خلال قيام فريق العمل بالبحث عن أرقام وحقائق موازية للحقائق التي تم التوصل إليها من خلال قاعدة بيانات "الاحتجاجات السياسية والاجتماعية بالجزائر" تم التوصل إلى قاعدة البيانات "2021-1997_Africa" والتي نشرتها منصة "ACLED" وبعد استبعاد الوقائع التي لم يتم استهدافها داخل قاعدة بيانات "احتجاجات الجزائر" والمقارنة وجدنا أن قاعدة بيانات احتجاجات الجزائر استطاعت الوصول لعدد أكبر من الوقائع وأيضاً التفاصيل حيث أن قاعدة البيانات بلغ عدد الوقائع بها 13731 واقعة، بينما قاعدة بيانات ACLED بلغ عدد الوقائع بها 5372 واقعة. ونرجح ذلك لقدرة فريق العمل الوصول لعدد كبير من المصادر المحلية والتي بلغ عددها 83 مصدر نظراً لإجادة الفريق اللغة العربية.

الجدول أدناه يوضح الفرق بين عدد الوقائع في قاعدتي البيانات بالنسبة للمسار الزمني (السنة).

السنوات	قاعدة بيانات احتجاجات الجزائر	ACLED
2015	348	173
2016	1824	233
2017	2274	360
2018	3838	507
2019	3310	2072
2020	2080	2027
الإجمالي	13731	5372